الأمم المتحدة

E/2007/17

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
18 April 2007
Arabic
Original: English

**الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٧**

جنيف، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*

**التعاون الإقليمي**

## نظرة عامة على الظروف الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، ٢٠٠٧

موجز

يستعرض هذا التقرير الظروف الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا في عام ٢٠٠٦، ويقدم استشرافا للتطورات المتوسطة الأجل وإمكانيات النمو في عام ٢٠٠٧. وبصورة عامة يوضح التقرير أن النمو الاقتصادي استمر في التحسن في عام ٢٠٠٦، فبلغ ٥,٧ في المائة، مقارنة بـ ٥,٣ في المائة في عام ٢٠٠٥. ويجادل التقرير بأن هذه النتائج الإيجابية يمكن أن تعزى إلى الإدارة الجديدة للاقتصاد الكلي، والطلب القوي على السلع الأولية وارتفاع أسعارها، وتخفيف عبء الديون، وازدياد تدفقات رؤوس الأموال الخارجية، وتحسن المناخ السياسي. على أن للتقرير رسالة أساسية تقول إن التحسن في التنمية الاجتماعية يقل كثيرا عن التحسن في الأداء الاقتصادي. ويضم التقرير في ختامه مجموعة من توصيات السياسة العامة تهدف إلى تسريع وإدامة النمو في البلدان الأفريقية للحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

* E/2007/100.

220507 210507 07-31062 (A)

# أولا – الاقتصادي العالمي

١ – لا يزال النمو في الاقتصاد العالمي معتدلا، رغم أنه تحسن بشكل طفيف في عام ٢٠٠٦ مقارنا بعام ٢٠٠٥ (من ٣,٥ في المائة إلى ٣,٨ في المائة). وكان مبعث النمو الأداء القوي للاقتصادات الآسيوية التي لا تزال تسجل معدلات للنمو تزيد على ٨ في المائة. وفي المقابل، لا يزال النمو في الاقتصادات المتقدمة متواضعا، ولم يصل بعد إلى المستوى الذي كان عليه قبل عام ٢٠٠١. وتشمل العوائق الرئيسية أمام النمو الاختلالات المكثفة على صعيد الاقتصاد الكلي العالمي، إلى جانب ما تتخذه الاقتصادات المتقدمة من مواقف أشد صرامة على صعيد الاقتصاد الكلي، مما يحول دون تحقيق الانتعاش القائم على الطلب. ويضاف إلى ذلك أن ارتفاع أسعار النفط يقوض النمو في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج.

٢ – وتهدد زيادة حالات العجز في الحساب الجاري في القطاعين الحكومي والخاص في البلدان الصناعية، وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، الانتعاش الاقتصادي المحلي، وكذلك الاستقرار المالي العالمي. وقد تم تمويل حالات العجز المتزايدة في الولايات المتحدة بشكل أساسي عن طريق المدخرات في العالم النامي، ولا سيما في آسيا وأمريكا اللاتينية. ويتطلب تصحيح هذه الاختلالات في الاقتصاد الكلي العالمي جهودا متضافرة ومنسقة تضطلع بها الاقتصادات الصناعية والعالم النامي. وستشمل آلية التكيف زيادة المدخرات في الولايات المتحدة وزيادة الاستثمار في البلدان الأخرى، وكذلك تخفيض قيمة دولار الولايات المتحدة، مما سيساعد على تسوية العجز التجاري في الولايات المتحدة وخفض الحوافز الممنوحة للبلدان النامية لجمع الاحتياطيات.

٣ – وتشمل التطورات الاقتصادية الإيجابية العالمية في عام ٢٠٠٦، التي من المرجح أن تدعم النمو في أفريقيا، ارتفاع أسعار الصادرات من السلع الأساسية، الذي يعزى إلى ازدياد الطلب، وخصوصا من آسيا، وتقديم المعونة الموعودة وتخفيف عبء الديون، وارتفاع تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي مع تزايد حصة الصين والهند، وازدياد تدفقات التحويلات المالية من العمال. بيد أن من الضروري مساندة هذه التطورات باتباع سياسات محلية مناسبة لتعظيم أثرها على النمو في أفريقيا.

٤ – وبصفة عامة لا تزال آفاق الاقتصاد العالمي على المدى المتوسط تدعو إلى التفاؤل، ومن المرجح فيما يبدو أن يستقر اقتصاد الولايات المتحدة بشكل سلس. ويضاف إلى ذلك أن الاختلالات العالمية بدأت تهدأ، وإن كانت لا تزال واسعة النطاق. على أنه بالنسبة إلى البلدان الأفريقية لا تزال هناك بعض المخاطر الناجمة عن المنافسة في آسيا، وضعف أسواق

الإسكان في الاقتصادات المتقدمة، مما قد يخفض الطلب على السلع الأساسية فتتدهور أسعارها. إن التنوع الاقتصادي وزيادة الطلب المحلي والتكامل الإقليمي أمور حاسمة لتمكين البلدان الأفريقية من زيادة صادراتها، والحد من ضعفها إزاء الصدمات الخارجية، وفي نهاية المطاف إدامة انتعاش النمو الذي تحقق مؤخرا.

## ثانيا – أداء النمو الإجمالي في أفريقيا

### ألف – لا تزال الاقتصادات الأفريقية تحافظ على زخم النمو

٥ – لا تزال الاقتصادات الأفريقية تحافظ على زخم النمو الذي تحقق في الأعوام الماضية، فقد سجلت إجمالي معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قدره ٥,٧ في المائة في عام ٢٠٠٦، مقارنة بـ ٥,٣ في المائة في عام ٢٠٠٥، و ٥,٢ في المائة في عام ٢٠٠٤ (الشكل ١). وقد حقق ثمانية وعشرون بلدا تحسنا في النمو في عام ٢٠٠٦ مقارنة بعام ٢٠٠٥. وكانت زمبابوي البلد الوحيد الذي سجل معدل نمو سلبي في عام ٢٠٠٦. وقد تدعم أداء النمو في أفريقيا في عام ٢٠٠٦، على غرار الأعوام السابقة، بتحسن إدارة الاقتصاد الكلي في العديد من البلدان، والطلب العالمي الشديد على الصادرات من السلع الأساسية الأفريقية، وهذا أدى إلى ارتفاع أسعار الصادرات، ولا سيما النفط الخام والفلزات والمعادن.

الشكل ١

**معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا، ٢٠٠٤-٢٠٠٦ (النسبة المئوية)**

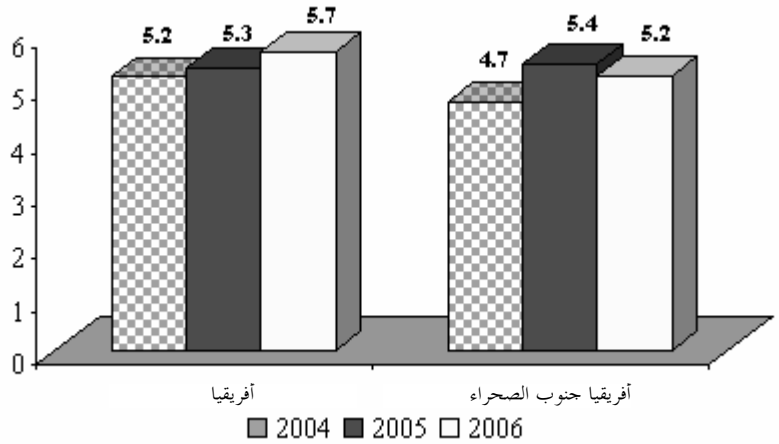


المصدر: وحدة المعلومات في مجلة Economist، ٢٠٠٧.

٦ - كان أثر نمو أسعار السلع الأساسية بالغ القوة على البلدان المصدرة للنفط. وقد أسهمت هذه البلدان، كمجموعة، بنسبة ٥٧,٥ في المائة من معدل النمو في القارة الذي بلغ ٥,٧ في المائة في عام ٢٠٠٦، مقارنة بـ ٥,٣٤ في المائة في عام ٢٠٠٥. وأدت الزيادة التي طرأت مؤخرا على أسعار النفط إلى زيادة هيمنة البلدان المنتجة للنفط على إجمالي النمو في القارة، ملقية بظلالها على التحسن الملحوظ في النمو في البلدان غير المنتجة للنفط (من ٤,٦ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ٥,٢ في المائة في عامة ٢٠٠٦) (الشكل ٢). وتعد الإدارة الفعالة لعائدات النفط والتنويع الاقتصادي ضروريين لتمكين الاقتصادات الأفريقية المصدرة للنفط من الحد من ضعفها إزاء صدمات أسعار النفط، وضمان التقاسم الواسع النطاق للأرباح المجنية من عائدات النفط، وتحقيق نمو مطرد.

٧ - وبالإضافة إلى زيادة تدفقات المعونة، فإن تحسن الإدارة الاقتصادية وارتفاع أسعار السلع الأساسية غير النفطية أديا إلى تعويض بل تجاوز الأثر السلبي لارتفاع أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلدان الأفريقية المستوردة للنفط. وقد حافظت هذه البلدان في المتوسط، على معدل نمو إيجابي ومرتفع للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦. وكان أثر ارتفاع أسعار النفط على النمو متواضعا للغاية في البلدان غير النفطية وغير الغنية بالمعادن، حيث ارتفع أداء النمو من ٤,١ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ٥,٨ في المائة في عام ٢٠٠٦ (الشكل ٣)، بفضل تخفيف عبء الديون وزيادة تدفقات المعونة، فضلا عن تحسن الأداء الزراعي وارتفاع أسعار السلع الأساسية الزراعية. ولم يطرأ تغير يذكر على معدل النمو في البلدان الأفريقية غير النفطية الغنية بالمعادن في عام ٢٠٠٦ مقارنة بعام ٢٠٠٥، حيث قللت آثار ارتفاع أسعار النفط من الأرباح المتأتية من ارتفاع أسعار المعادن[(١)].

(١) من الضروري أن تقلل البلدان الأفريقية المستوردة للنفط من اعتمادها على النفط باستخدام مصادر بديلة للطاقة، ولا سيما الطاقة المائية، واعتماد استراتيجيات لترشيد استخدام النفط، وزيادة فعالية نظم الطاقة لديها. وهذا أساسي ليس فقط لارتفاع أسعار النفط، بل أيضا للارتفاع النسبي لتكاليف الطاقة في الناتج المحلي الإجمالي في هذه البلدان (برنامج المساعدة في إدارة قطاع الطاقة، ٢٠٠٥).

الشكل ٢

**النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات الأفريقية النفطية مقابل غير النفطية،**

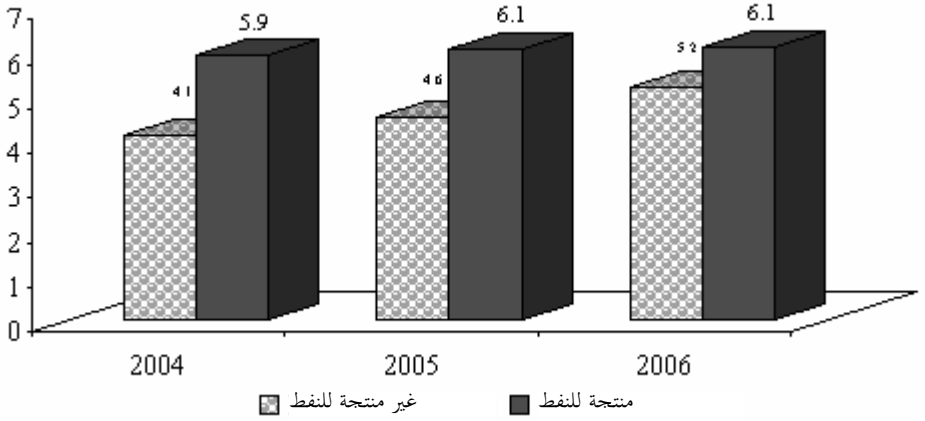


المصدر: وحدة المعلومات في مجلة Economist، ٢٠٠٧.

الشكل ٣

**النمو في البلدان الغنية بالمعادن مقارنة بالبلدان غير النفطية وغير الغنية بالمعادن (النسبة المئوية)**

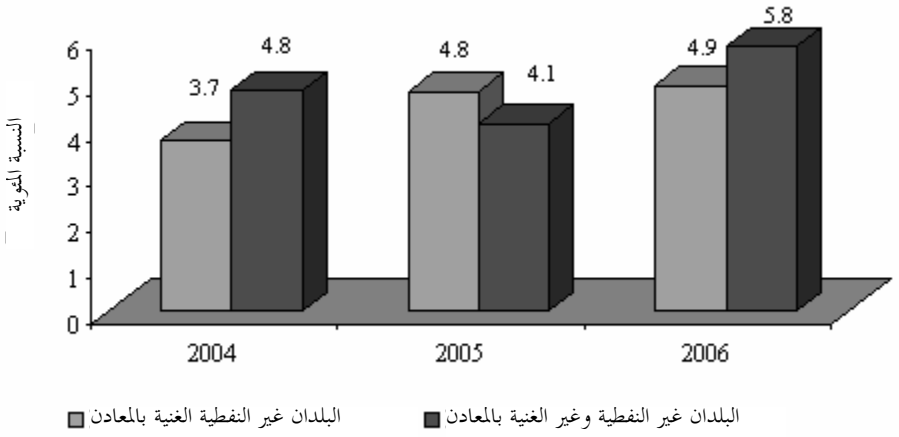


المصدر: وحدة المعلومات في مجلة Economist، ٢٠٠٧.

## باء – تتأثر البلدان الأفريقية المستوردة للنفط بارتفاع أسعار النفط

٨ – ستعاني البلدان المستوردة للنفط آثارا سلبية للغاية إذا استمر ارتفاع أسعار النفط على المدى المتوسط (انظر الإطار). وللتقليل إلى أدنى درجة من آثار ارتفاع أسعار النفط على التضخم واستقرار الاقتصاد الكلي بوجه عام، تحتاج الحكومات الأفريقية إلى اتباع سياسات حصيفة، وخصوصا تجنب تحويل العجز المالي إلى أموال نقدية. وفي الوقت ذاته يجب على الجهات المانحة الدولية والمؤسسات المالية الدولية توفير دعم خاص للبلدان الأفريقية المستوردة للنفط والمنخفضة الدخل للحد من آثار ارتفاع أسعار النفط. ويشكل تخفيف عبء الديون والتمويل الخارجي الإضافي غير المنشئ للديون لمواجهة العجز المالي، بوجه خاص، عاملين لا غنى عنهما لمساعدة البلدان الأفريقية المستوردة للنفط على إدامة نموها الاقتصادي وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

### الإطار: سيؤدي استمرار ارتفاع أسعار النفط إلى تباطؤ النمو والحد من التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان الأفريقية المنخفضة للدخل والمستوردة للنفط

تتميز البلدان الأفريقية المستوردة للنفط باستخدامها البالغ الكثافة للنفط ضمن مصادر الطاقة الأساسية وبعدم المرونة في الطلب على النفط. ويزيد ارتفاع أسعار النفط من تكاليف الإنتاج، مما يؤدي إلى انخفاض هذا الإنتاج وتشديد القيود المالية. وتضطر الحكومات إلى خفض الإنفاق على الهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية لسدّ فاتورة النفط المرتفعة. وإلى جانب ذلك فإن ارتفاع أسعار النفط يزيد من التضخم المحلي ومن العجز المالي، ويؤدي إلى تدهور وضع ميزان المدفوعات ومعدلات التبادل التجاري. وهذا يمكن أن يقوض الأداء الاقتصادي بصورة مباشرة وغير مباشرة بسبب الغموض المتزايد.

وعلى الرغم من أن البلدان الأفريقية المستوردة للنفط حققت نموا إيجابيا في الناتج المحلي الإجمالي بشكل عام في الأعوام القليلة الماضية، فإنها تعاني اختلالات داخلية وخارجية مطّردة. ومما ساعد هذه البلدان على المحافظة على زخم النمو العام اشتداد الطلب على السلع الأساسية، والإدارة الجيدة للاقتصاد الكلي، والأداء الزراعي الأفضل، وتحسّن أسلوب الحكم السياسي في بلدان عديدة، وازدياد تدفقات المعونة، وتخفيف عبء الديون. غير أن الارتفاع الأخير في أسعار النفط أدى إلى زيادة كبيرة في كمية واردات الوقود من بين البضائع التي تستوردها البلدان الأفريقية المستوردة للنفط، مما أدى إلى ازدياد عجز حسابها الجاري بشكل ملحوظ. ويضاف إلى ذلك أن البلدان المستوردة للنفط تتكبد خسائر فادحة في معدلات التبادل التجاري.

إن ارتفاع العجز في الميزانيات وضغوط التضخم في البلدان الأفريقية المستوردة للنفط سيؤثران على الفقراء بشكل غير متكافئ بسبب تراجع احتمالات العثور على عمل، وانعدام شبكات الأمان. ويمكن أيضا لقيود الميزانية أن تحمل الحكومات على فرض رسوم على المستفيدين من الخدمات الاجتماعية، ورفع أسعار المنافع العامة، مثل الكهرباء والمياه.

ويتمثل التحدي الرئيسي الذي تواجهه البلدان الأفريقية المستوردة للنفط في التقليل من اعتمادها على النفط عن طريق تشجيع مصادر الطاقة البديلة. ومن الأمور البالغة الحسم أنه يتعين على هذه الحكومات تعزيز سياسات النمو، بما في ذلك صياغة استراتيجيات صناعية تشجع تنويع الإنتاج والصادرات. ويجب على الجهات المانحة الدولية والمؤسسات المالية الدولية توفير دعم خاص للبلدان الأفريقية المستوردة للنفط للتخفيف من آثار ارتفاع أسعار النفط. إن تخفيف عبء الديون والتمويل الخارجي الإضافي غير المنشئ للديون أمران بالغا الأهمية لتمكين هذه البلدان من إدامة نموها الاقتصادي وتعجيل التقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠٠٦ أ.

## ١ - تباين النمو مع الركود في أسفل السلم

٩ - إن الأداء الشامل والقوي للنمو يخفي وراءه تباينات بين الاقتصادات في جميع أنحاء القارة تتميز بالركود في أسفل السلم. وهناك ثلاثة بلدان فقط (أنغولا والسودان وموزامبيق) من البلدان العشرة الأعلى أداء في عام ٢٠٠٦ كانت أيضا من بين البلدان العشرة الأعلى أداء على أساس متوسط معدلات النمو السنوي في الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٥ (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠٠٦ ب)، ونصف البلدان العشرة الأعلى أداء هي من البلدان المنتجة للنفط (أنغولا والجماهيرية العربية الليبية والسودان والكونغو وموريتانيا). ومن بين باقي البلدان الخمسة الأعلى أداء هناك بلدان غنيان بالمعادن (جمهورية الكونغو الديمقراطية وموزامبيق)، وبلد واحد (ليبريا) خارج من صراع (الشكل ٤). وكان ارتفاع أسعار النفط والمعادن من محفزات النمو الأساسية في البلدان الأفضل أداء.

١٠ - وسجلت خمسة بلدان (جزر القمر وزمبابوي وسوازيلند وسيشيل وكوت ديفوار) أدنى معدلات النمو على مدى الأعوام ١٩٩٨-٢٠٠٦. وضعف أداء النمو في سوازيلند في الأعوام الخمسة الماضية بسبب تزايد المنافسة وهبوط الأسعار في سوق تصدير المنسوجات، وانخفاض أسعار السكر في سوق الاتحاد الأوروبي. وما زالت جزر القمر، المعتمدة بشدة

على الزراعة، تعاني انخفاض النمو بسبب انخفاض عائدات تصدير الفانيليا وتراجع قطاع السياحة، في الوقت الذي يظل فيه النزاع السياسي وانعدام الأمن يشكلان عائقا أمام الاستثمار ويقوضان الأداء الاقتصادي في كوت ديفوار. وظل الأداء الاقتصادي في زمبابوي سلبيا في الأعوام الثمانية الماضية، وذلك أساسا بسبب المشاكل السياسية التي تفاقمت نتيجة تكرر موجات الجفاف. وقد أثرت قيود أسعار صرف العملات الأجنبية وارتفاع أسعار النفط مؤخرا تأثيرا سلبيا على الاستثمار واستخدام القدرات في سيشيل، وهذا أدى أيضا إلى ركود اقتصادي شبه كامل في الأعوام الثمانية الأخيرة.

الشكل ٤

**النمو السنوي في البلدان العشرة الأعلى أداء والبلدان الخمسة الأدنى أداء في أفريقيا في عام ٢٠٠٦ (بالنسبة المئوية)**

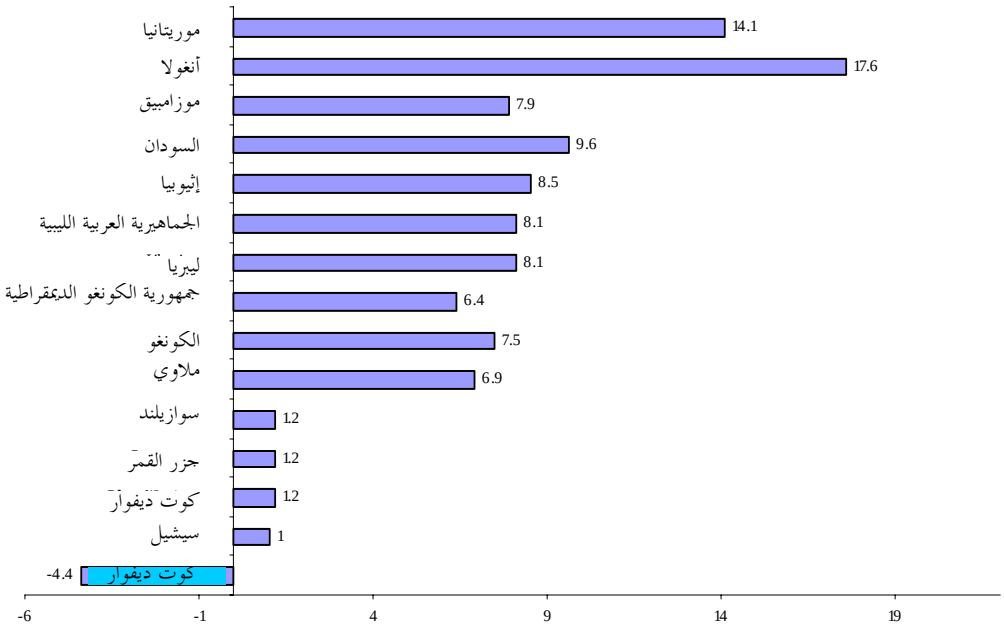


المصدر: وحدة المعلومات في مجلة Economist، ٢٠٠٧.

## ٢ - يتفاوت أداء النمو دون الإقليمي تفاوتا كبيرا

١١ - يكشف أداء النمو عن تباينات واسعة في المناطق دون الإقليمية الخمس[٢]. فقد حقق شمال أفريقيا أعلى نسبة في تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي، إذ ارتفع من ٥,٢ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ٦,٦ في المائة في عام ٢٠٠٦، وتلاه الجنوب الأفريقي، من ٥,٦ إلى ٥,٩ في

(٢) تحسب معدلات النمو دون الإقليمي باستخدام الناتج المحلي الإجمالي لفرادى البلدان كعوامل مرجحة.

المائة. وكان هناك تباطؤ ملحوظ في زخم النمو في غرب أفريقيا، إذ تراجع من ٥,٤ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ٤,٢ في المائة في عام ٢٠٠٦. ولا يزال الاعتماد البالغ على السلع الأساسية الأولية سمة مشتركة بين الإنتاج والصادرات والنمو في جميع المناطق دون الإقليمية. وهذا يعرض القارة لصدمات خارجية، ويجعل من التنويع الاقتصادي أولوية عليا في سياسات النمو في القارة.

١٢ - ونجم الأداء القوي للنمو في شمال أفريقيا، في المقام الأول، عن ارتفاع أسعار النفط، ولا سيما بالنسبة إلى الجزائر والجماهيرية العربية الليبية والسودان وموريتانيا. وقد حققت موريتانيا أعلى زيادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (من ٥,٤ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ١٩,٤ في المائة في عام ٢٠٠٦)، بسبب الشروع في الاستغلال التجاري للنفط الخام في عام ٢٠٠٦. ولا يزال النمو المطرد في القطاع الثانوي وقطاع الخدمات (ولا سيما السياحة) يساعد في دفع الأداء الاقتصادي في شمال أفريقيا. إن محافظة المنطقة دون الإقليمية على زخم النمو تتطلب إدارة ملائمة لعائدات النفط.

١٣ - وقد تحسن النمو في الجنوب الأفريقي في عام ٢٠٠٦، وذلك إلى حد كبير بسبب الانتعاش الاقتصادي في ملاوي وليسوتو، واستمرار الأداء الجيد في معظم البلدان الأخرى في المنطقة دون الإقليمية. وقد حافظت جنوب أفريقيا على معدل النمو ذاته الذي تحقق في عام ٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠٠٦ نتيجة لزيادة الإنفاق العام وارتفاع تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي. ورغم تباطؤ إنتاج النفط، لا تزال أنغولا أسرع الاقتصادات نموا في الجنوب الأفريقي (١٧,٦ في المائة)، تليها موزامبيق (٧,٩ في المائة)، وملاوي (٦,٩ في المائة)، وزامبيا (٦ في المائة). وعلى الرغم من أن زمبابوي لا تزال على الجانب السلبي (-٤,٤ في المائة في عام ٢٠٠٦ بعد أن كانت -٧,١ في المائة في عام ٢٠٠٥)، فقد سجلت هي وملاوي أعلى مستويات التحسن في النمو بفضل الظروف المناخية وأسواق السلع الأساسية المواتية، وإن كان التعافي من جفاف عام ٢٠٠٥ لم يكتمل بعد. وقد تحسن النمو في موريشيوس أيضا بقدر كبير رغم المنافسة الشديدة من آسيا في سوق المنسوجات، وذلك بفضل زيادة الاستثمار والنمو الملحوظ في قطاع الخدمات. وقد ارتفع النمو في ليسوتو في عام ٢٠٠٦ نتيجة لازدياد الاستثمار في الصناعات التحويلية والتعدين، مما زاد من صادرات المنسوجات والماس. واستمرت سوازيلند تحقق معدل نمو منخفضا (١,٢ في المائة) نتيجة للجفاف وتراجع صناعة المنسوجات.

١٤ - وأدى ارتفاع أسعار النفط إلى دعم النمو في وسط أفريقيا. وعلى الرغم من تواصل ارتفاع أسعار النفط، فإن تشاد وغينيا الاستوائية شهدتا أكبر تراجع في نمو الناتج المحلي

الإجمالي في عام ٢٠٠٦، تليهما الكونغو، وذلك نتيجة لتباطؤ إنتاج النفط الخام. وتراجع إنتاج النفط في تشاد في عام ٢٠٠٦ بسبب مشاكل فنية. وكانت جمهورية أفريقيا الوسطى وسان تومي وبرينسيبي والكاميرون البلدان الثلاثة الوحيدة في المنطقة دون الإقليمية التي حققت معدلات نمو في عام ٢٠٠٦ فاقت معدلات عام ٢٠٠٥، وذلك بفضل التحسّن في أسعار السلع الأساسية الزراعية كالبن والكاكاو.

١٥ - وفي شرق أفريقيا ظلت الأحوال المناخية وأسعار السلع الأساسية المصدّرة مواتية إلى حد كبير، رغم الجفاف المتقطع في القرن الأفريقي. وكانت منطقة شرق أفريقيا دون الإقليمية الأفضل أداء في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، وإن كانت قد تعرضت لتراجع طفيف في معدل النمو في عام ٢٠٠٦. وكان ارتفاع أسعار النفط العامل الأساسي الذي حال دون تحقيق المنطقة دون الإقليمية معدل نمو أعلى، فجميع بلدان شرق أفريقيا مستوردة للنفط. وظل الأداء الاقتصادي قويا في إثيوبيا (٨,٥ في المائة)، وأوغندا (٥,٠ في المائة)، وجمهورية تترانيا المتحدة (٥,٨ في المائة)، وكينيا (٥,٥ في المائة)، بسبب ارتفاع أسعار السلع الأساسية، ولا سيما الشاي والبن. وقد حققت بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا معدلات نمو أعلى في عام ٢٠٠٦ (٧,٠ و ٥,٨ و ٤,٢ في المائة على التوالي)، بفضل النمو في قطاعات البناء والتجارة والصناعات التحويلية، في وقت يستفيد فيه النشاط الاقتصادي من عودة السلام تدريجيا إلى المنطقة. وقد أسهم قطاع التعدين أيضا بقدر كبير في النمو في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وظل الأداء الاقتصادي منخفضا في جزر القمر (٢,٢ في المائة بسبب العائدات المنخفضة لصادرات الفانيليا وتراجع قطاع السياحة، وفي إريتريا (٢,٠ في المائة) بسبب الاستثمار المنخفض والآثار السلبية الأخرى الناجمة عن المنازعات الحدودية. وسجلت سيشيل تحسنا في الأداء الاقتصادي (من -١,٥ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ١,٠ في المائة في عام ٢٠٠٦) بفضل التعافي التدريجي من الآثار السلبية للتسونامي في عام ٢٠٠٥ وتراجع السياحة وصادرات التونا في العامين السابقين.

١٦ - وشهد غرب أفريقيا أكبر تراجع في نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٦ من جراء انخفاض النمو في نيجيريا (من ٦,٠ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ٤,٢ في المائة في عام ٢٠٠٦) بسبب الاضطرابات الاجتماعية في دلتا النيجر. وظل النمو منخفضا في كوت ديفوار (١,٢ في المائة) بسبب عدم الاستقرار السياسي الذي عطل الزراعة والصناعة. ومن بين الاقتصادات غير النفطية تباطأ النمو في السنغال (٤,٠ في المائة)، وإن كان لا يزال قويا، بسبب ضعف الأداء الصناعي الناجم عن ارتفاع أسعار النفط، وعدم تجديد اتفاق صيد

السمك بين السنغال والاتحاد الأوروبي[٣]. وظلت ليبريا محافظة على انتعاش نموها القوي بعد انتهاء الصراع. وحققت غامبيا معدل نمو بنسبة ٥,٥ في المائة في عام ٢٠٠٦ مقارنة بـ ٥ في المائة من عام ٢٠٠٥، بفضل سقوط الأمطار بكميات كبيرة وازدياد النشاط السياحي. وظل النمو في سائر بلدان المنطقة دون الإقليمية في عام ٢٠٠٦ مماثلا للنمو في عام ٢٠٠٥.

الشكل ٥

**أداء النمو دون الإقليمي في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦**

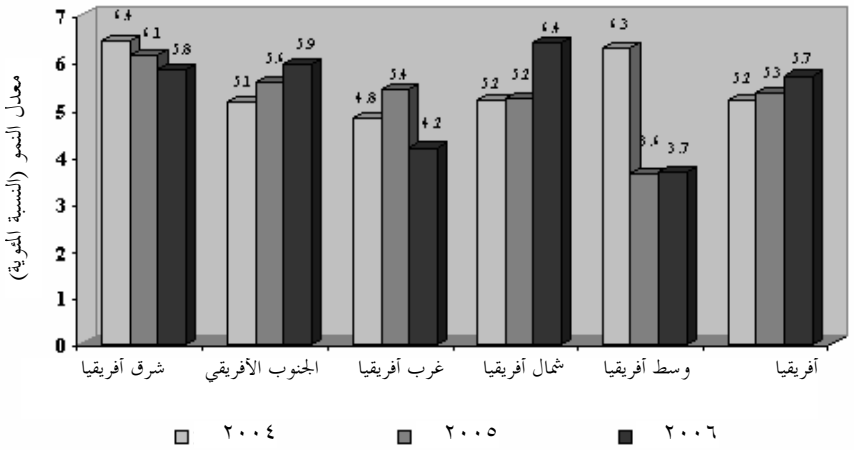


المصدر: وحدة المعلومات في مجلة Economist، ٢٠٠٧.

## ثالثا - لا تزال استدامة موازين الاقتصاد الكلي تثير القلق على المدى المتوسط

### ألف - النفط باعتباره عاملا أساسيا في تحسين الميزان المالي

١٧ - ظلت أفريقيا، بوجه عام، تحافظ على وضع مالي إيجابي، برصيد ميزانيات (فيما عدا المنح) بلغ ٠,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٦، مقارنة بـ ٠,٤ في المائة في عام ٢٠٠٥ (الجدول ١). وضمن ٤٠ بلدا تتوافر عنها بيانات مقارنة، كانت هناك زيادة طفيفة في عدد البلدان التي عانت عجزا في الميزانية في عام ٢٠٠٦ مقارنة بعام ٢٠٠٥ (من ٢٧ إلى ٣٠)، بسبب الزيادة في أسعار النفط التي أدت إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي في البلدان المستوردة للنفط. وأدت الزيادات الكبيرة في استثمار القطاع العام إلى حدوث عجز

(٣) يعوق عدم تجديد اتفاق السنغال مع الاتحاد الأوروبي بشأن الصادرات من الأسماك، الذي استمر من تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٦، تصدير السنغال للأسماك إلى الاتحاد الأوروبي، وتنجم عنه خسارة مقدارها ٢٠,٢ من ملايين دولارات الولايات المتحدة في المدفوعات المالية السنوية للسنغال (وحدة المعلومات في مجلة Economist، ٢٠٠٦ أ).

كبير في ميزانيات بعض البلدان المصدرة للنفط: أنغولا (-٥,٠ في المائة)، وتشاد (-٤,٤ في المائة)، وتونس (-٣,٨ في المائة)، ومصر (-٧,٩ في المائة).

١٨ - وباستثناء سان تومي وبرينسيبي فإن جميع البلدان التي حققت فوائض في الميزانية في عام ٢٠٠٦ هي بلدان مصدرة للنفط (الجزائر والجماهيرية العربية الليبية والسودان وغابون وغينيا الاستوائية والكاميرون والكونغو). ولذلك فإن النفط يظل العامل الأساسي وراء الوضع المالي الإيجابي لأفريقيا ككل. وهذا الأمر يثير القلق على استدامة الميزان المالي على المدى المتوسط في العديد من البلدان الأفريقية المستوردة للنفط.

١٩ - والمساعدة الإنمائية الرسمية مصدر رئيسي لدعم الميزانية في العديد من هذه البلدان. ويُعد اعتماد الميزانيات الحكومية على عائدات النفط والمعونة الخارجية مصدر ضعف للميزان المالي ونمو الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا. وبالنسبة إلى البلدان المنتجة للنفط، ستحتاج الاستدامة المالية إلى استراتيجيات فعالة للإدارة الحصيفة لعائدات النفط، واستراتيجيات للاستفادة من هذه العائدات لتعزيز التنويع الاقتصادي. أما البلدان الأفريقية غير المصدرة للنفط فإنها تحتاج إلى وضع آليات لحشد المزيد من العائدات من مصادر محلية وإدارتها بشكل أفضل.

الجدول ١

**توزيع حالات العجز المالي في أفريقيا، ٢٠٠٤-٢٠٠٦ (عدد البلدان)**

| | ٢٠٠٤ | | ٢٠٠٥ | | ٢٠٠٦ | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | البلدان المنتجة للنفط | البلدان غير المنتجة للنفط | البلدان المنتجة للنفط | البلدان غير المنتجة للنفط | البلدان المنتجة للنفط | البلدان غير المنتجة للنفط |
| **البلدان ذات الفائض** | **٦** | **٣** | **٧** | **٦** | **٧** | **٣** |
| أقل من ٥ في المائة | ٢ | ٢ | ١ | ٤ | ٢ | ٣ |
| من ٥ في المائة إلى ١٠ في المائة | ٢ | ١ | ٣ | ١ | صفر | صفر |
| أكثر من ١٠ في المائة | ٢ | صفر | ٣ | ١ | ٥ | صفر |
| **البلدان ذات العجز** | **٧** | **٢٤** | **٦** | **٢٧** | **٦** | **٢٤** |
| أقل من ٥ في المائة | ٥ | ١٨ | ٥ | ١٥ | ٥ | ١٣ |
| من ٥ في المائة إلى ١٠ في المائة | ٢ | ٥ | ١ | ٦ | صفر | ٩ |
| أكثر من ١٠ في المائة | صفر | ١ | صفر | صفر | ١ | ٢ |
| **مجموع عدد البلدان** | **١٣** | **٢٧** | **١٣** | **٣٣** | **١٣** | **٢٧** |

المصدر: وحدة المعلومات في مجلة Economist، ٢٠٠٦ ب.

## باء – الضغط الناجم عن أسعار النفط يهدد استقرار الأسعار

٢٠ – ارتفع متوسط تضخم أسعار الاستهلاك في أفريقيا للعام الثاني (من ٨,٥ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ٩,٩ في المائة في عام ٢٠٠٦). ونتج الضغط التضخمي أساسا عن ارتفاع أسعار النفط وما تلاه من زيادة في تكاليف الإنتاج وتراجع الإنتاج. وارتفعت أسعار الأغذية في معظم البلدان بشدة بسبب ازدياد تكاليف النقل. وبينما ظل التضخم محكوما ومنخفضا في معظم الـ ٥٣ بلدا أفريقيا المتوافرة عنها بيانات، فإن خطر ازدياد التضخم ما زال مدعاة للقلق إذا استمر ارتفاع أسعار النفط في المستقبل القريب.

٢١ – وعلى الرغم من ارتفاع متوسط معدل التضخم فإن الحالة تحسنت في عام ٢٠٠٦ مقارنة بعام ٢٠٠٥، إذ ازداد عدد البلدان التي تقل فيها معدلات التضخم عن ٥ في المائة، وقل عدد البلدان التي بها تضخم بأرقام عشرية (الجدول ٢). ومع ذلك فإن عددا قليلا من البلدان عانى زيادة كبيرة في التضخم. ففي زمبابوي زاد التضخم إلى ١ ٢١٦ في المائة في عام ٢٠٠٦ مقارنة بـ ٢٣٧,٨ في المائة في عام ٢٠٠٥، وذلك بسبب التمويل التضخمي لعجز الميزانية ونقص الأغذية، ولا سيما الذرة. وفي غينيا، التي تشهد ثاني أعلى معدل للتضخم في أفريقيا، ظل التضخم عاليا (٢٧ في المائة في عام ٢٠٠٦ مقارنة بـ ٣١,٤ في المائة في عام ٢٠٠٥)، وذلك نتيجة لآثار ارتفاع أسعار النفط والتضخم المستورد الناجم عن ازدياد الواردات من السلع الاستهلاكية.

الجدول ٢

**توزيع معدلات التضخم في أفريقيا، ٢٠٠٤-٢٠٠٦ (عدد البلدان)**

| | ٢٠٠٤ | ٢٠٠٥ | ٢٠٠٦ |
|---|---|---|---|
| أقل من ٥ في المائة | ٣٠ | ٢١ | ٢٥ |
| بين ٥ و ١٠ في المائة (باستثناء ١٠ في المائة) | ٦ | ١٤ | ١٥ |
| بين ١٠ و ٢٠ في المائة (باستثناء ٢٠ في المائة) | ١٣ | ١٣ | ١٠ |
| ٢٠ في المائة فأكثر | ٣ | ٤ | ٢ |
| **مجموع عدد البلدان** | **٥٢** | **٥٢** | **٥٢** |

المصدر: صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٦.

## رابعا – الموازين الخارجية مدفوعة هي أيضا بالتطورات في قطاع الموارد

### ألف – التطورات في ميزان المدفوعات

٢٢ – حققت أفريقيا، للعام الثالث على التوالي، فائضا إيجابيا ومتزايدا في حسابها الجاري (من ٢,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٥ إلى ٣,٦ في المائة في عام ٢٠٠٦، أي من ١٨,٤ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة إلى ٣٣,١ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة)، بفضل ازدياد عائدات الصادرات من السلع الأساسية، وبخاصة النفط. وتعكس حالة متوسط ميزان المدفوعات في أفريقيا إلى حد كبير التطورات التي تقع في البلدان الغنية بالموارد. فباستثناء السودان، حققت جميع البلدان المصدرة للنفط فوائض في حسابها الجاري، وهناك اثنان فقط من الاقتصادات غير النفطية (المغرب وناميبيا) حققا فوائض في حسابهما الجاري. فناميبيا بلد غني بالمعادن، ولدى المغرب قطاع تصدير متنوع وثروة معدنية هائلة. ويضاف إلى ذلك أن تحويلات العمال وإيرادات السياحة مهمة في تفسير ما حققه المغرب من فوائض في حسابه الجاري في الأعوام الأخيرة (بنك المغرب، ٢٠٠٥). وشهد ١٨ من الـ ٣٩ اقتصادا غير النفطية التي أعدت بيانات كافية تدهورا في وضع الحساب الجاري في عام ٢٠٠٦، وكان العدد ١١ اقتصادا في عام ٢٠٠٥.

٢٣ – وسجلت البلدان المصدرة للنفط زيادة في فوائضها التجارية، في حين عانت نظيراتها من البلدان المستوردة للنفط عجزا تجاريا متفاقما (الشكل ٦). وزاد الفائض التجاري في البلدان المصدرة للنفط كمجموعة لأكثر من الضِعف في عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٦ (من ١٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٣٧ في المائة)، في حين تفاقم العجز التجاري في البلدان المستوردة للنفط كمجموعة من –٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى –١١ في المائة من هذا الناتج في الفترة ذاتها. وكان تفاقم العجز التجاري أوضح في البلدان غير الساحلية. ويثير الارتفاع المستمر في أسعار النفط مخاوف جادة بشأن استمرار الحساب الجاري على حاله في البلدان المستوردة للنفط، وما يرتبط بذلك من آثار على الأداء الاقتصادي العام واستقرار الاقتصاد الكلي.

الشكل ٦

**الميزان التجاري في أفريقيا حسب الفئة (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)، ١٩٩٧-٢٠٠٦**

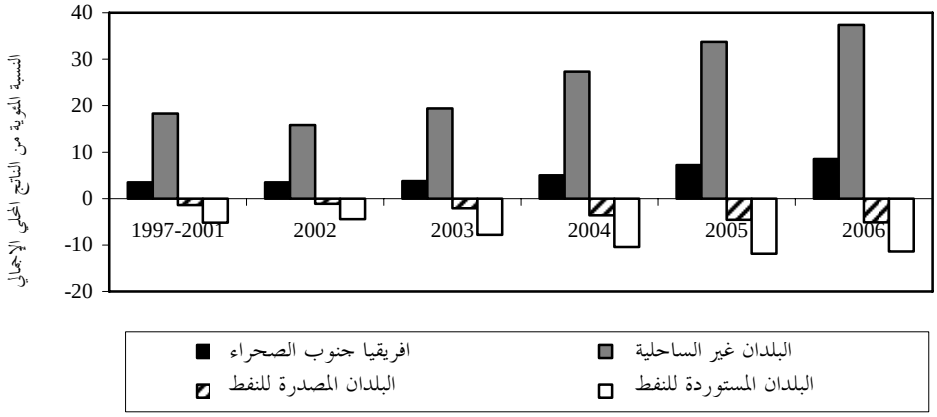


المصدر: صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٦.

## باء - أسعار صرف العملات وأثر ازدهار السلع الأساسية

٢٤ - في عام ٢٠٠٦، ارتفع سعر صرف ٣٥ عملة أفريقية مقابل دولار الولايات المتحدة، وإن كانت معدلات الزيادة ظلت معتدلة (أقل من ٥ في المائة). وظل الكواشا الزامبي يسجل أعلى معدلات الزيادة (٢٣ في المائة) للعام الثاني على التوالي بسبب ارتفاع أسعار النحاس وتزايد ثقة المستثمرين، وبخاصة بعد انطباق شرط تخفيف عبء الديون على البلد (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠٠٦ ب). وأدت المقادير الكبيرة من تدفقات رؤوس الأموال المضاربة التي استهدفت السندات الحكومية دورا كبيرا أيضا في رفع سعر صرف الكواشا الزامبي.

٢٥ - وارتفع أيضا بشكل ملحوظ سعر صرف الدينار السوداني (١٢,٥ في المائة) والكوانزا الأنغولي (٨,٥ في المائة) نتيجة لازدياد عائدات النفط وتدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي. وعلى العكس من ذلك سجل دولار زمبابوي أكبر انخفاض في سعره (٨٧ في المائة)، وتلاه الكواشا الملاوي (١٣ في المائة). وشهدت زمبابوي وملاوي انخفاضا في الصادرات وزيادة في واردات الأغذية بسبب بطء تعافيهما من جفاف عام ٢٠٠٥، في الوقت الذي كاد أن ينضب فيه احتياطي غينيا من العملات الأجنبية.

٢٦ - وجمع العديد من البلدان الأفريقية احتياطيا كبيرا من العملات الأجنبية في الأعوام القريبة لاتقاء الصدمات الخارجية. غير أن التوسع في الاحتفاظ باحتياطيات من العملات

الأجنبية يستهلك موارد كان من الممكن الانتفاع بها لدفع النشاط الاقتصادي المحلي قدما. وهناك منهج أفضل من ذلك، هو اعتماد استراتيجية شاملة للتنظيم الحصيف وتحديد ضوابط لرؤوس الأموال، وهو ما يمكن أن يحد من مخاطر صرف العملات، مع تمكين البلد من الاستفادة من ازدياد عائدات التصدير وتدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي. وينبغي في أنواع الضوابط المطلوب تنفيذها أن تكون خاصة بالبلد (Pollin and others، ٢٠٠٦). ويجب أن ترتكز التدخلات على مجموعة من المؤشرات بشأن نظم الإنذار المبكر التي ترصد حركة صرف العملات الأجنبية، وسعر الصرف، وهيكل الدين الخارجي، وغير ذلك من مؤشرات المخاطر المالية. والغاية من ذلك تمكين البلدان الأفريقية من استخدام هذه الموارد لزيادة الاستثمار الخاص والعام وصولا إلى تسريع النمو.

## جيم - ما زال الدين الخارجي مرتفعا وتدفقات رأس المال الخاص غير كافية

٢٧ - تأخر كثيرا تحقيق الأمل الذي كان معقودا على خفض الدين الخارجي لأفريقيا بقدر كبير في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وعلى أن تحفز الإصلاحات الاقتصادية تدفقات رأس المال الخاص. فقد بلغ رصيد الديون الخارجية لأفريقيا في مجموعه ٢٤٤ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٦، مقارنة بـ ٢٨٩ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٥ (صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٦). وعلى الرغم من أن رصيد الدين تراجع كثيرا مقابل الناتج المحلي الإجمالي (من ٣٥,٩ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ٢٦,٢ في المائة في عام ٢٠٠٦)، فإن مجموع التزامات خدمة الدين لم يتغير تقريبا (٤,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٥ و ٤,١ في المائة في عام ٢٠٠٦)، وذلك لارتفاع أسعار الفائدة. ويشكل عبء الديون عائقا ضخما أمام الاستثمار العام، وفي النهاية يؤخر النمو وإيجاد فرص للعمل.

٢٨ - وقد استفادت القارة من التدفقات الكبيرة للتمويل الخارجي التي اتخذت شكل المساعدة الإنمائية الرسمية (بما في ذلك تخفيف عبء الديون)، وهذا من شأنه أن يحفز النمو الاقتصادي في الأعوام القادمة. وقد قدمت المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين، التي أُعلنت في مؤتمر قمة البلدان الثمانية المعقود في غلين إيغلز باسكتلندا في عام ٢٠٠٥، ما كانت تتوق إليه ١٣ من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء من تخفيف لعبء الديون. غير أن من الواضح أن هذه الصفقة لا تكفي وأن الأمر سيحتاج إلى مزيد من التمويل الخارجي، وخصوصا أن معدل المدخرات المحلية الإجمالية في أفريقيا (١٩,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٦ قلَّ كثيرا عن معدل الفترة السابقة للإصلاح، وهي ١٩٧٤-١٩٨٥ (٢٤,٥ في المائة) (الجدول ٣). ويُضاف إلى ذلك أن معدل الاستثمار المحلي

الإجمالي في أفريقيا (٢٥,٤ في المائة) في الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٦ لا يزال دون المستوى (٣٤,٢ في المائة) المطلوب لخفض معدل الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ١٩٩٩). ويساهم المستوى المنخفض للاستثمار وسوء نوعيته في منع معظم البلدان الأفريقية من تحقيق وإدامة معدلات نمو مرتفعة على المدى المتوسط (Berthelemy and Soderling, 2001).

الجدول ٣

**التدفقات الخارجية والمدخرات والاستثمارات المحلية في الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٦**

| المؤشر | الاقتصادات النفطية | الاقتصادات غير النفطية | أفريقيا | المصدر |
|---|---|---|---|---|
| المساعدة الإنمائية الرسمية (ببلايين دولارات الولايات المتحدة، المتوسط السنوي) | ٤,٥ | ١٤,٤ | ١٨,٩ | مؤشرات التنمية العالمية، ٢٠٠٦ |
| الاستثمار المباشر الأجنبي (ببلايين دولارات الولايات المتحدة) | ٧,٣ | ٥,٩ | ١٤,٠ | مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠٠٦ |
| التحويلات (ببلايين دولارات الولايات المتحدة) | ٧,٦ | ٥,٢ | ١٢,٨ | مؤشرات التنمية العالمية، ٢٠٠٦ |
| التدفقات الخاصة الأخرى | | | -٦,١ | صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي |
| الاستثمار المحلي الإجمالي (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) | ٢٢,١[أ] | ١٨,٤[ب] | ٢٠,٢[ج] | مؤشرات التنمية العالمية، ٢٠٠٦ |
| المدخرات المحلية الإجمالية (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) | ٢٤,٢[د] | ١٥,١[هـ] | ١٩,٧[و] | مؤشرات التنمية العالمية، ٢٠٠٦ |

ملاحظات: الاستثمار المباشر الأجنبي يتعلق بالفترة ١٩٩٨-٢٠٠٥؛ التدفقات الخاصة الأخرى تتعلق بالفترة ١٩٩٨-٢٠٠٦؛ أما بيانات المؤشرات الأخرى فتتعلق بالفترة ١٩٩٨-٢٠٠٤. ونظرا إلى عدم توافر البيانات، فقد استثنيت البلدان التالية: (أ) الجماهيرية العربية الليبية وغينيا الاستوائية؛ (ب) جيبوتي والصومال وليبريا وليسوتو؛ (ج) الجماهيرية العربية الليبية وغينيا الاستوائية، جيبوتي والصومال وليبريا وليسوتو؛ (د) الجماهيرية العربية الليبية وغينيا الاستوائية؛ (هـ) جيبوتي والصومال وليبريا؛ (و) غينيا الاستوائية، الجماهيرية العربية الليبية وجيبوتي والصومال وليبريا.

## خامسا - التنمية الاجتماعية

٢٩ - يقيّم هذا الجزء من النظرة العامة التقدم الذي تحقق مؤخرا في مجال التنمية الاجتماعية في أفريقيا، على خلفية التحسن المستمر الذي طرأ في الفترة القريبة على الأداء الاقتصادي في مجموعة واسعة من بلدان المنطقة. ويركز هذا الجزء على مؤشرات التنمية الاجتماعية غير

المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية، فهذه الأهداف تتناولها وثيقة أخرى. والرسالة الأساسية التي يحملها هذا التقرير هي أن التحسن في التنمية الاجتماعية يتخلف كثيرا عن التحسُّن في الأداء الاقتصادي. فحتى الآن لم يترجم النمو الاقتصادي إلى تحسن في التنمية الاجتماعية. ومن أسباب ذلك أن المؤشرات الاجتماعية تتغير ببطء. ويمكن أن يكون هناك سبب آخر، هو ندرة البيانات الخاصة بمؤشرات التنمية الاجتماعية في المنطقة جميعها.

٣٠ - ويضاف إلى ذلك أن البلدان الأفريقية تحرز تقدما في مجال تقليص أو إبطاء انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، كما أن حصول مرضى الفيروس/الإيدز على العلاج يتحسن. ومع ذلك فإن معدل الانتشار ما زال عاليا مقارنة بمناطق أخرى في العالم. ومن الواضح أيضا أن الاستبعاد الاجتماعي يطّرد في أفريقيا، وأن معدل الجريمة الآخذ في الارتفاع، وخصوصا في بعض الاقتصادات الرئيسية في أفريقيا (الجنوب الأفريقي وكينيا)، هو نتيجة مباشرة لهذا العامل. وتقوم البلدان بوجه عام بتكثيف تدخلاتها لتحسين مؤشرات التنمية الاجتماعية في القارة بأسرها. وقد أعرب عدد من هذه البلدان عن التزامه بذلك بإنشاء وزارات خاصة معنية بالتنمية الاجتماعية.

## ألف - الاستبعاد الاجتماعي

٣١ - لم تكن قاعدة النمو الاقتصادي القريب في أفريقيا قاعدة عريضة. فهناك نسبة كبيرة من سكان البلدان الأفريقية لم تستفد من معدلات النمو المرتفعة، مما أدى إلى العزل والاستبعاد. ومع أنه لا تتوافر لدينا بيانات عن مدى الاستبعاد في أفريقيا فإننا يمكن اعتبار العاطلين مجموعة كبيرة مستبعدة.

٣٢ - وللاستبعاد ثلاثة أبعاد: اقتصادي، واجتماعي، وسياسي. فالبعد الاقتصادي نتاج مباشر للفقر، ويجد المستبعدون أنفسهم وقد أقصوا تماما عن سوق العمل، وبذلك يحرمون الحصول على دخل ثابت. ويضاف إلى ذلك محدودية حصولهم على أصول من قبيل الأرض والقروض. ويزيد البعد الاجتماعي من محدودية الاستفادة من الهياكل الأساسية، والخدمات كالتعليم والصحة، والضمان الاجتماعي، فضلا عن الدعم المجتمعي والأسري. ويعني الاستبعاد السياسي أن بعض فئات السكان، مثل النساء، أو الأقليات الإثنية والدينية، أو المهاجرين لا يحق لهم التصويت، وبالتالي لا يشتركون في عملية صنع القرار، مما يحرم الفقراء فرصة تغيير مسار الأحداث.

٣٣ - والفقر من العوامل المساهمة في الاستبعاد، ولكنه لا ينتجه بالضرورة. وهناك عوامل عديدة، تشمل وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والعولمة، والجفاف، والمنازعات في عدد من البلدان الأفريقية، تسهم أيضا في ظاهرة الاستبعاد.

## باء – التقدم في المساواة بين الجنسين ما زال بطيئا

٣٤ – لفت منهاج عمل بيجين الانتباه الدولي إلى تأنث الفقر، وشدد على عدم إمكان القضاء على الفقر إلا بالمشاركة الديمقراطية وإدخال تغييرات على الهياكل الاقتصادية لضمان حصول جميع النساء على الموارد والفرص والخدمات العامة. ودعا منهاج العمل إلى اعتماد سياسات للاقتصاد الكلي واستراتيجيات إنمائية تعنى باحتياجات المرأة وتستجيب لجهودها، وتنقيح القوانين والممارسات لضمان مساواة المرأة في الحقوق وحصولها على الموارد الاقتصادية. غير أنه بعد مرور ١٢ عاما لا يزال الفقر يؤثر على المرأة بشكل غير متناسب في معظم البلدان الأفريقية.

٣٥ – وجاء في الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية الذي وضعته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن هناك اختلافات وتفاوتات واسعة من حيث الحصول على الأصول الإنتاجية، كالأرض والقروض، والتصرف فيها[٤]. ويتضح من دليل متوسط التكافؤ بين الجنسين بشأن المؤشرات الثلاثة المستخدمة لتقييم التفاوت في الحصول على الموارد (تملك قطع أرض/منازل أو أراض ريفية/حضرية، والحصول على قرض، وحرية التصرف في الدخل الشخصي) أن المرأة تحصل من الموارد على ما لا يزيد على نصف ما يحصل عليه الرجل. ويلقي الدليل الضوء أيضا على أن المرأة لا تزال تجابه عبء عمل أكبر في المترل والرعاية، مما يحدّ بشكل أكبر من قدرتها على المساهمة الكاملة في عمليات التنمية والاستفادة منها.

٣٦ – وبالإضافة إلى منهاج عمل بيجين، عززت البلدان الأفريقية من التزامها باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وقد صدّق ٥١ بلدا من ٥٣ على الاتفاقية حتى الآن. ومع ذلك فحتى حزيران/يونيه ٢٠٠٦، لم يكن قد صدّق على البروتوكول الاختياري للاتفاقية، الذي يضع آلية للإبلاغ عن انتهاكات الدول، سوى ١٢ بلدا أفريقيا. ويضاف إلى ذلك أن التدابير التي تتخذها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة لمعالجة الشواغل المثارة ليست ملزمة.

٣٧ – وفي إطار الدراسات الميدانية التي أجريت في ١٢ بلدا لإعداد الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية، سُجِّل تصديق الدول الأعضاء على الاتفاقية وتنفيذها بالفعل في طائفة من المؤشرات النوعية التي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، التصديق، والالتزام السياسي، والأهداف، والميزانية، والموارد البشرية. وأوضحت الدراسات أن جميع البلدان الـ ١٢ المشمولة بالدراسات الاستقصائية للدليل قد نفذت مبادرات في مجال السياسة العامة

(٤) الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية دليل مركب أعدته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لقياس انعدام المساواة بين الجنسين في المجال الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

لإدراج قضايا الجنسين في جميع قطاعات التنمية. بل عمد بلدان إلى ما هو أبعد من ذلك، إذ حددا أهدافا قابلة للقياس الكمي لتقييم التقدم المحرز. ويعكس هذا الأمر صورة مشجعة، إذ يشير إلى أن أفريقيا تجتهد في تحقيق المساواة بين الجنسين. على أن التنفيذ الحقيقي لأحكام حقوق الإنسان للمرأة يحتاج إلى موارد كافية. وعلى الرغم من ذلك فإن الموارد الوطنية المرصودة لتنفيذ الاتفاقية ما زالت ضئيلة للغاية.

٣٨ - وما زال حصول المرأة على الأراضي محدودا. فإذا كان قرابة ٧٠ في المائة من الأفريقيين يتعيشون من الزراعة، فإن تراجع الإنتاج الزراعي يعني تفاقم مستويات الفقر وانعدام الأمن الغذائي. ومن العوائق الخطيرة التي تواجه زيادة الإنتاج نظام حيازة الأراضي، واستبعاد مجموعات وفئات معينة من الحصول على الأرض. ولما كان الحصول على الأرض في معظم ريف أفريقيا يتحدد بنظم تحكم حيازة السكان الأصليين/المجتمعات المحلية للأرض، فإن الإهمال كثيرا ما يكون من نصيب حق المرأة المتساوي في الأرض.

## جيم - الهجرة والتنمية

٣٩ - أصبحت الهجرة في الفترة الأخيرة مثار نقاش جاد في الساحة الدولية. وفي عام ٢٠٠٦، أجرت الأمم المتحدة الحوار الرفيع المستوى عن الهجرة والتنمية لمناقشة تحديات الهجرة الدولية وفرصها.

٤٠ - وتكشف تدفقات الهجرة في أفريقيا عن طائفة واسعة من الأنماط تخضع لاستراتيجيات مختلفة موضوعة للتعامل مع عدة عوامل، مثل المشاكل الاقتصادية والإيكولوجية، والتفاوت بين المناطق من حيث الرفاهية الاقتصادية، وعدم الاستقرار السياسي، وسياسات تقييد الهجرة. وتنطوي الهجرة الدولية الأفريقية على طائفة واسعة من عمليات الانتقال الطوعي والقسري عبر الحدود داخل القارة، وكذلك الهجرة المنتظمة وغير المنتظمة إلى وجهات خارج القارة. وموجات الهجرة داخل أفريقيا أكبر بكثير من الموجات خارجها، وللهجرة القسرية دور كبير في ذلك. وكانت الدول الأفريقية التي تكافح من أجل سدّ احتياجات سكانها تؤوي زهاء ثلث (ثلاثة ملايين) لاجئي العالم في نهاية عام ٢٠٠٥.

٤١ - وتسببت المنازعات بالفعل في ازدياد أعداد المشردين داخليا واللاجئين في أفريقيا (الجدول ٤). ويتعرض المشردون داخليا واللاجئون لأشكال عديدة من الاستبعاد الاجتماعي، وأولهم النساء والأطفال. وتواجه هذه الفئة الاجتماعية أيضا معدلا عاليا من الاستبعاد من خدمات التعليم والصحة، وهو استبعاد يتفاقم نتيجة لوضعها القانوني غير الواضح.

الجدول ٤

**المشردون داخليا واللاجئون في بلدان أفريقية مختارة، ٢٠٠٥**

| البلد | المشردون داخليا (بالآلاف) | اللاجئون حسب بلد المنشأ (بالآلاف) |
|---|---|---|
| السودان | ٥ ٣٥٥ | ٦٩٣ |
| أوغندا | ١ ٧٤٠ | ٣٨ |
| زمبابوي | ٥٧٠ | ١١ |
| كينيا | ٣٨٢ | ٥ |
| إريتريا | ٦٤ | ١٤٤ |
| كوت ديفوار | ٨٠٠ | ١٨ |
| جمهورية الكونغو الديمقراطية | ١ ٦٦٤ | ٤٣١ |
| بوروندي | ١١٧ | ٤٣٩ |
| أنغولا | ٨٢ | ٢١٦ |

المصدر: الأمم المتحدة، A/60/871.

٤٢ - وتؤثر الهجرة الدولية على التنمية في أفريقيا بطرائق واسعة. ومن التحديات الأساسية التي تجابهها البلدان الأفريقية ذات العجز الحاد في الموارد البشرية هجرة الكفاءات أو ''استنزاف الأدمغة''. وتتمثل الصعوبة البالغة في هجرة العاملين في قطاع الصحة. ولما كانت أفريقيا تواجه طلبا متزايدا نتيجة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض، فإن بلدانا عديدة تعاني أيضا نضوبا صافيا لقوتها العاملة في المجال الصحي. ومثال على ذلك أن ٩٢٦ طبيبا غانيا يعملون في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وحدها، ويمثلون ٢٩ في المائة من الأطباء الذين ما زالوا يعملون في غانا (A/60/871).

٤٣ - غير أن للهجرة فوائد أيضا. فالأفريقيون في الشتات يحوّلون عبر الزمان والمكان موارد تستخدم بعدئذ في الحد من الفقر ودعم التنمية الاقتصادية. وفي عام ٢٠٠٤ وصلت التحويلات إلى أفريقيا إلى ١٤ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وكانت مصر والمغرب ونيجيريا أكبر المستفيدين. ويقوم المهاجرون أيضا بتحويل الاستثمارات ورؤوس الأموال المخصصة للمشاريع والمهارات، والتكنولوجيات الحديثة إلى بلدان منشئهم. ويُستخدم أكثر التحويلات في الاستهلاك والرعاية الصحية والالتحاق بالمدارس، وإن كان

جزء كبير منها يستخدم في الإسكان والاستثمار. والتحدي الذي تواجهه البلدان في هذا الشأن هو صوغ سياسات تساعد على خفض تكاليف معاملات هذه التحويلات.

## دال – شيوخة السكان

٤٤ – على الرغم من أن ٥,٢ في المائة فقط من مجموع السكان تبلغ أعمارهم ٦٠ عاما أو أكثر، فإن الشيوخة تحولت إلى تحدّ مطرد في المنطقة (الأمم المتحدة، E/CN.5/2007/7). ومعنى ذلك أن العقود القادمة ستشهد زيادة متسارعة في النسبة المئوية للسكان الذين تزيد أعمارهم على ٦٠ عاما. ففي عام ٢٠٠٠، كان ٤,٦ في المائة من مجموع السكان قد بلغوا الستين من العمر أو تجاوزوها. وفي عام ٢٠٥٠، تتوقع الأمم المتحدة أن يزيد هذا الرقم إلى حوالي ٨,١ في المائة من مجموع السكان. وسيكون لهذا الاتجاه آثار واسعة على الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمسنين في أفريقيا.

٤٥ – وحتى إذا كان من المتوقع أن يصبح المسنون من سكان أفريقيا أفضل تعليما من الأجيال السابقة، فإنه ليس هناك ما يضمن لهذا الجيل الأكبر سنا أن يعيش في شيخوخته حياة أكثر ازدهارا وسلامة صحية. فسيكون أفراد هذا الجيل مهددين بالفقر لعدم وجود نظم معاشات تقاعدية للمسنين في بلدان عديدة، ومهددين أيضا بوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي حوّل الكثيرين منهم إلى آباء من جديد. وسيكون الفقر أيضا خطرا بالغا على المسنات، ولا سيما المقيمات بمفردهن في المناطق الريفية والحضرية على السواء. وأخيرا فإن آثار الشيوخة على تكاليف الرعاية الصحية من المحتمل أن تكون بالغة، على أساس أن المسنين بوجه عام يحتاجون إلى قدر أكبر من الرعاية الصحية.

## هاء – العمالة والشباب

٤٦ – ما زال معدل البطالة الرسمي في أفريقيا في حدود ١٠ في المائة. ولكن المقارنة بين المناطق دون الإقليمية توضح أن الجنوب الأفريقي به أعلى معدل للبطالة، وهو ٣١,٦ في المائة، والمعدل في شرق أفريقيا ١١ في المائة، وفي وسط أفريقيا ٩,٤ في المائة، وفي شمال أفريقيا ١٠,٤ في المائة، والمعدل في غرب أفريقيا هو الأدنى، ٦,٧ في المائة (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠٠٥). ومعدل البطالة أعلى بين بعض الفئات المحرومة التي تضم النساء، والشباب، والمعوقين، ومرضى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمهاجرين عبر الحدود، والمسنين (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠٠٦ ب). فعلى سبيل المثال وصل معدل البطالة الوطنية في جنوب أفريقيا إلى ٢٦,٧ في المائة في عام ٢٠٠٥، في حين وصل هذا المعدل بين الأفارقة السود إلى ٣١,٥ في المائة، وهو أعلى معدل بالمقارنة بمعدل الملونين

البالغ ٢٢,٤ في المائة، ومعدل الهنود/الآسيويين البالغ ١٥,٨ في المائة، ومعدل البيض البالغ ٥,١ في المائة. ويضاف إلى ذلك أن العثور على عمل منتج ولائق يعد تحديا بالغا للشباب في أفريقيا. والواقع أن نسبة بطالة الشباب إلى البالغين كانت ٣,٦ في عام ١٩٩٣، ولم تتغير تقريبا، إذ ظلت في حدود ٣,٥ في عام ٢٠٠٣ (مكتب العمل الدولي، ٢٠٠٤). ويجد الشباب أنفسهم في ذيل طابور الوظائف بالنسبة إلى سوق العمل الرسمي لعدم حصولهم على خبرة في العمل ولافتقارهم غالبا إلى شبكات من العلاقات الاجتماعية الفعالة. وهذا يعني استبعادهم فعلا من العمل الرسمي ذي الأجر المعقول، وإرغامهم على أشكال من العمل غير مألوفة أو غير ثابتة وزهيدة الأجر، أو على الالتحاق بالقطاع غير الرسمي ذي الحماية القانونية المحدودة. والحالة أسوأ من ذلك بكثير بالنسبة إلى الشابات اللاتي ما زلن يصطدمن بحواجز عديدة في سوق العمل.

## واو – اليتامى والأطفال الضعاف

٤٧ – يشكل اليتامى والأطفال الضعاف واحدة من أكثر المجموعات تعرضا للاستبعاد الاجتماعي في أفريقيا اليوم. وقد نجمت هذه المجموعة أساسا عن وباء الإيدز، وكذلك عن النزوح الناتج عن النزاع الأهلي والحروب والجفاف والفيضانات. وفي أواخر عام ٢٠٠٥ أفيد أن مجموع عدد اليتامى بسبب الإيدز في أفريقيا وصل إلى قرابة ١٢ مليونا يمثلون نسبة عالية للغاية من المجموعة العمرية صفر – ١٧ عاما (برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ٢٠٠٦). ومن العواقب الأساسية لليتم قلة الحصول على التعليم. والمألوف في أفريقيا أن تتولى الأسرة الموسعة والمجتمع المحلي بشكل عام مسؤولية مساعدة اليتامى اجتماعيا واقتصاديا ونفسيا وعاطفيا. غير أن الأسر الموسعة تعاني الضيق الآن بسبب تزايد الاحتياجات الناجمة عن ارتفاع معدل وفيات البالغين الذين هم في سن الإنجاب وعن الفقر المدقع، فتعجز بذلك عن تأمين التعليم لجميع اليتامى المعوزين. ويضاف إلى ذلك أنه على الرغم من أن نسبة كبيرة من الدول الأفريقية صدقت على الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الطفل، فإن تحويل هذه الاتفاقيات إلى سياسات يتباطأ، فعمل الأطفال ودعارتهم ما زالا يحدثان في نواح كثيرة من القارة. وعلاوة على ذلك يشكل عمل الأطفال مشكلة أساسية في أفريقيا، وبخاصة في قطاع الزراعة والقطاع الخدمي غير الرسمي. ويقدر أن القوة العاملة في أفريقيا جنوب الصحراء تضم ٤٩,٣ مليون طفل (مكتب العمل الدولي، ٢٠٠٦). والأسر هي التي تجبر أطفالها على الانضمام إلى القوة العاملة أو الخدمة بعقد محدد المدة للمساعدة في تخفيف الأثر المباشر للفقر والجوع الشديدين.

٤٨ - وظاهرة اليتامى والأطفال الضعاف لها عواقب اجتماعية جسيمة. فعدم حصول اليتامى اليوم على التعليم يهددهم بالاستبعاد في المستقبل. والأطفال الذين يتيتمون بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو يضعفون لهذا السبب لا يتعرضون فقط لخطر عدم الحصول على التعليم، بل إنهم قد يواجهون أيضا التشهير والنبذ في مجتمعاتهم. وهناك عاقبة أخرى لافتقار هؤلاء الأطفال إلى الحماية، وهي الاتجار بهم وتعرضهم للاستغلال الجنسي التجاري. إن حجم الاتجار بالأطفال واستغلالهم الجنسي تجاريا في أفريقيا يتعذر قياسه كميا بدقة لعدم وجود بيانات، وإن كان يقدر أن ٠٠٠ ٥٠ طفل يعملون في الدعارة والمواد الإباحية (مكتب العمل الدولي، ٢٠٠٦). والأطفال العاملون في أنشطة الجنس التجاري كثيرا ما يتعرضون للاغتصاب، والإيذاء البدني والنفسي، والتجويع. كما أن حالات الحمل غير المرغوب والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، ومنها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، منتشرة أيضا بين الطفلات منهم.

## زاي - الجريمة

٤٩ - أصبحت الجريمة مشكلة اجتماعية واقتصادية خطيرة في بلدان أفريقية عديدة. وقد أصبحت الجريمة الآن، وهي نتاج البطالة والحضرنة، سببا رئيسيا للوفاة في المنطقة. ويقدر معدل الوفاة بسبب العنف في أفريقيا بـ ٦٠,٩ لكل ٠٠٠ ١٠٠ من السكان. وهذا المعدل يزيد بأكثر من ضعفين على المعدل العالمي، ويعد أعلى كثيرا منه في سائر المناطق (المكتب الإقليمي لأفريقيا التابع لمنظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٤). ويضاف إلى ذلك أن أضعف الجماعات تشكل جزءا غير كامل التمثيل في الإحصائيات الرسمية. فقد ذكرت جماعة Gun Free South Africa للدعوة أن ١٢ في المائة من ضحايا القتل بالمسدسات في عام ١٩٩٨ كانوا من الشابات، وأن حوالي ٧ في المائة من الضحايا كانت أعمارهم أقل من ١٧ عاما (Fleshman، ٢٠٠١). وتشير الدراسة الاستقصائية للشباب والجريمة في نيروبي إلى أن المجرمين والمجرمين السابقين الشبان الذين جرت مقابلتهم ذكروا أن الجرائم الرئيسية التي اعتقلوا بسببها كانت السرقة، يليها الاعتداء وحيازة المخدرات (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ٢٠٠٢). ويضاف إلى ذلك أن عدم الاستقرار السياسي والنزاع كثيرا ما ينجمان عن الاستبعاد الاجتماعي، وأن الأضعف هم الذين يعانون وطأة هذه الظاهرة التي يدعمها الـ ١٠٠ مليون قطعة من الأسلحة الصغيرة غير القانونية في أفريقيا. فمثلا يُحرم الأطفال المجندون التعليم والحماية، وكثيرا ما يعجزون عن الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية، ويتعرض للحرمان ذاته المشردون واللاجئون والمنفصلون عن أسرهم.

ويزيد التراع من خطر تعرض الأطفال للاعتداء والعنف والاستغلال، وكثيرا ما يستخدم العنف الجنسي باعتباره من أسلحة الحرب.

## سادسا – آفاق النمو لعام ٢٠٠٧ والتوقعات المتوسطة الأجل

٥٠ – من المتوقع أن يصل معدل النمو في أفريقيا إلى ٥,٨ في المائة في عام ٢٠٠٧، وهو معدل يزيد زيادة طفيفة على المعدل المسجل في عام ٢٠٠٦، وهو ٥,٧ في المائة (الشكل ٧). ومن المتوقع تحقيق معدلات نمو إيجابية في جميع المناطق دون الإقليمية: شمال أفريقيا (٦,٦ في المائة)، وشرق أفريقيا (٦,٠ في المائة)، والجنوب الأفريقي (٥,٤ في المائة)، وغرب أفريقيا (٤,٩ في المائة)، ووسط أفريقيا (٣,٥ في المائة). ورغم تباطؤ النمو في الاقتصادات الصناعية الكبرى، فإن من المتوقع استمرار الطلب العالمي على المنتجات الأفريقية، وبخاصة النفط والمعادن والسلع الأساسية الزراعية، بسبب النمو القوي في الاقتصادات الآسيوية البازغة، ولا سيما الصين. وبالإضافة إلى ذلك فإن تقديم المعونة الموعودة وتخفيف عبء الديون سيساعدان البلدان الأفريقية على زيادة نفقاتها في القطاعات الرئيسية، ومنها الهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية. إن توطيد إدارة الاقتصاد الكلي لن يؤدي فقط إلى الحد من التضخم على المدى القصير، بل سيحتوي أيضا احتمالات التضخم على المدى الطويل، وهذا سيشجع الاستثمار الخاص.

٥١ – ومن المتوقع أن يعوق عدد من العوامل النمو في عام ٢٠٠٧ والأعوام اللاحقة. فالنمو الاقتصادي في بلدان عديدة سيتأثر سلبا بالانتشار المطرد لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي يقوض عرض اليد العاملة وإنتاجيتها. ويعد عدم تنويع الإنتاج والصادرات مصدرا هاما لزعزعة الاستقرار وللضعف إزاء الصدمات الناجمة عن التغيرات في الطلب على السلع الأساسية وفي أسعارها، فضلا عن التغيرات في الطقس التي لا يمكن التنبؤ بها. إن الهياكل الأساسية العامة غير الكافية وإمدادات الطاقة التي لا يعتمد عليها على الصعيد الوطني، فضلا عن التكامل الهزيل لشبكات النقل والطاقة على الصعيد الإقليمي، أمور ستستمر في تقويض الإنتاجية والتنافسية الدولية، مؤدية في نهاية الأمر إلى تبطئة النمو الاقتصادي (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠٠٦ ج).

الشكل ٧

**النمو الحقيقي المتوقع للناتج المحلي الإجمالي حسب المنطقة لعام ٢٠٠٧ (النسبة المئوية)**

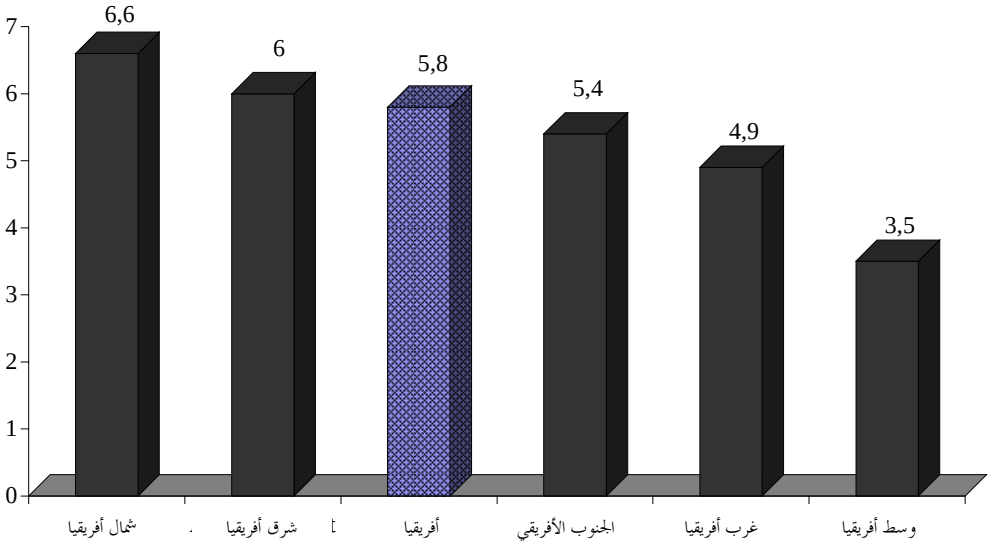


المصدر: وحدة المعلومات في مجلة Economist، ٢٠٠٧.

## سابعا – الخلاصة والتوصيات في مجال السياسة العامة

٥٢ – على الرغم من الانتعاش الاقتصادي الملحوظ في أفريقيا منذ بداية القرن الحادي والعشرين، فإن القارة لا تزال تواجه تحديات كبيرة في بلوغ أهدافها الإنمائية. ولما كان النمو يعتمد بشدة على السلع الأساسية، فإنه يظل غير مستقر وبالغ التدني بحيث لا يمكنه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك في الوقت الذي يتهدد فيه الضغط الناجم عن أسعار النفط استقرار الأسعار في البلدان المستوردة للنفط. إن التطورات في قطاع الموارد هي التي تحرك موازين الاقتصاد الكلي، ويمكن لهذه الموازين أن تسوء بالنسبة إلى البلدان الأفريقية المستوردة للنفط إذا ظلت أسعار النفط على ارتفاعها على المدى المتوسط. ويضاف إلى ذلك أن الدين الخارجي لا يزال مرتفعا، وأن تدفقات رأس المال الخاص لا تكفي لسد الفجوة بين المدخرات المحلية والاستثمار الذي تحتاج إليه أفريقيا لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وإلى جانب ذلك تحتاج القارة إلى تصميم وتنفيذ تدابير متكاملة في مجال السياسة العامة لمجابهة التحديات الرئيسية في مجال التنمية الاجتماعية.

## ألف – تعزيز التنافسية الدولية

٥٣ – على الرغم من أن التوقعات المتوسطة الأجل للاقتصاد العالمي لا تزال باعثة على التفاؤل وأن حالات الاختلال العالمية قد بدأت تستقر، فإن ما زال هناك بعض المخاطر أمام البلدان الأفريقية مبعثها المنافسة من آسيا وضعف أسواق الإسكان في الاقتصادات المتقدمة، وهذا يمكن أن يحد من الطلب ويضعف أسعار السلع الأساسية. ولذلك فإن البلدان الأفريقية تحتاج إلى اتخاذ تدابير فعالة لتشجيع التنافسية الدولية، من خلال زيادة الإنتاجية وتنويع الإنتاج والصادرات. وفي الوقت ذاته تحتاج هذه البلدان إلى زيادة الطلب المحلي، وتعزيز التكامل الإقليمي والتجارة فيما بين البلدان الأفريقية.

## باء – السياسات اللازمة لتحسين إدارة الاقتصاد الكلي وتشجيع النمو العال المستدام

٥٤ – يعجز معظم البلدان الأفريقية عن تحقيق وإدامة معدلات النمو العالية اللازمة لبلوغ أهدافها الإنمائية. وإلى جانب المحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي، تحتاج البلدان الأفريقية إلى تكييف سياساتها المالية والنقدية بحيث تشجع الاستثمار وخلق فرص العمل والنمو. ومن الضروري، علاوة على ذلك، اعتماد استراتيجيات مبتكرة للنمو يمكن أن تساعد الحكومات في تحديد القيود المعوقة التي تعرقل النمو، وكذلك مصادر النمو المحتمل على مستوى كل بلد، ووضع آليات حفزية لتوجيه الموارد إلى القطاعات التي تنطوي على أعلى قدرة على تحقيق النمو وخلق فرص العمل. وهذا يستدعي اتباع نهج تشخيصي مبتكر لوضع استراتيجيات للنمو يمكن أن تعالج بفعالية القيود الخاصة بكل بلد وتحديد التدخلات في مجال السياسة العامة على أساس فرص وأهداف كل بلد على حدة.

## جيم – إدارة الموارد الطبيعية لتشجيع التنوع

٥٥ – إن النمو الاقتصادي في معظم البلدان الأفريقية تحركه الموارد الطبيعية، أي النفط والمعادن والسلع الأساسية الزراعية، كالشاي والبن والكاكاو. والاعتماد على السلع الأساسية يعرّض الاقتصادات الأفريقية للصدمات الناشئة عن العوامل الطبيعية وتقلبات الطلب على السلع الأساسية وأسعارها. ويتطلب تحقيق نمو عال مستدام من البلدان الأفريقية أن تستخدم عائدات تصدير السلع الأساسية لتشجيع التنوع الاقتصادي.

## دال – السياسات التجارية والقطاعية لأغراض التنوع

٥٦ – إن تشجيع التنوع الاقتصادي يحتاج، بالإضافة إلى إدارة حصيفة للاقتصاد الكلي وتعزيز المؤسسات، إلى سياسات قطاعية فعالة وإصلاحات في مجال الاقتصاد الجزئي تحفز التصنيع. وهذا يتطلب تنسيقا أفضل للسياسات القطاعية والتجارية مع سياسات الاقتصاد الكلي. ويتعين على البلدان الأفريقية الاستفادة من السياسات التجارية بطريقة استراتيجية، مع التركيز على تنويع المنتجات والأسواق. وسيتطلب ذلك استراتيجيات تستهدف القطاعات المتوائمة أكثر من غيرها من الاستراتيجية العامة للتصنيع.

## هاء – الاستثمار في الطاقة والهياكل الأساسية العامة

٥٧ – الاستثمار في الهياكل الأساسية العامة والإمداد بالطاقة أمر لا غنى عنه لتشجيع الاستثمار الخاص، وتعجيل التنوع، وزيادة حصول معظم السكان على الخدمات الاجتماعية. وتحتاج البلدان الأفريقية المستوردة للنفط بوجه خاص إلى الحد من اعتمادها على النفط وذلك بالاستفادة من مصادر الطاقة البديلة، كالطاقة الكهرمائية، وباستخدام استراتيجيات فعالة من حيث التكاليف.

## واو – صياغة سياسات للنمو مناصرة للفقراء

٥٨ – تحتاج البلدان الأفريقية، علاوة على وضع استراتيجيات للنمو مبتكرة ومولدة لفرص العمل، إلى أن تصبح أكثر ابتكارا من حيث تعبئة الموارد ووضع سياسات للنمو مناصرة للفقراء، وذلك لمعالجة مشاكل البطالة الكثيفة والحد من الفقر وانتشار عدم المساواة. وتعتبر أنشطة التنمية الاجتماعية المحددة الأهداف في مجال التعليم والصحة حاسمة أيضا لتشجيع تقاسم النمو والحد من الفقر. ويجب أن تعالج هذه السياسات أيضا بطالة الشباب وذلك بتزويدهم بالمهارات المناسبة لسوق العمل، وإنشاء مراكز للتوظيف ذات برامج خاصة للشباب.

## زاي – إدراج توفير فرص العمل والمساواة بين الجنسين والحماية الاجتماعية في الخطط الإنمائية الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر

٥٩ – تعد استراتيجيات التخطيط الإنمائي والحد من الفقر من الأدوات المهمة المعترف بها على نطاق واسع، التي يمكن بها لصانعي السياسة الوطنيين تحسين الأحوال الاجتماعية لسكانهم. ولذلك يتعين استخدام هذه الاستراتيجيات لمعالجة مسائل من قبيل البطالة العالمية

في البلدان الأفريقية، والانعدام الحاد للمساواة بين الجنسين، وعدم وجود شبكات مناسبة للأمان الاجتماعي.

## حاء – مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وسائر الأوبئة

٦٠ – تواجه القارة تحديا يتمثل في انتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومن شأن تقليل نفقات العلاج وظهور نظم أبسط للعلاج توفير الفرصة لتوسيع نطاق الاستجابة على الصعيد الوطني في مجال العلاج والرعاية المتعلقين بالفيروس/الإيدز والوقاية منه. وسيساعد ذلك على تخفيض التكاليف المباشرة وغير المباشرة معا للفيروس/الإيدز على المدى البعيد. وتحتاج أفريقيا أيضا إلى زيادة الموارد اللازمة لمكافحة أمراض أخرى، ومنها الملاريا والسل.

# المراجع


بنك المغرب، ٢٠٠٥. التقرير السنوي لعام ٢٠٠٥. الرباط، المغرب.

Berthelemy, J. and L. Soderling, 2001. “The role of capital accoumulation, adjustment and structural change for economic take-off: empirical evidence from African growth episodes”, *world Development* 29 (2).

وحدة المعلومات في مجلة Economist، ٢٠٠٦ أ. تقرير قطري: السنغال؛ آب.أغسطس ٢٠٠٦.

المرجع نفسه، ٢٠٠٦ ب. بيانات متاحة على الإنترنت، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

المرجع نفسه، ٢٠٠٧. بيانات متاحة على الإنترنت، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

Energy Sector management Assistance Program, 2005 *The vulnerability of African countries to oil price shocks: major factors and policy options, the case of oil-imorting countries.* Washington, D.C. World Bank. Fleshman, M. 2001. “Small arms in Africa: counting the cost of gun violence,“ *Africa Recovery,* Vol. 15 (4), December 2001.

مكتب العمل الدولي، ٢٠٠٤. الاتجاهات العالمية في تشغيل الشباب. جنيف.

المرجع نفسه، ٢٠٠٦. وضع حد لعمل الأطفال: في متناول اليد. التقرير العالمي الذي أعدّ في إطار متابعة إعلان مكتب العمل الدولي بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في مكان العمل.

مؤتمر العمل الدولي، الدورة الخامسة والتسعون، ٢٠٠٦. جنيف.

صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٦. الآفاق الاقتصادية الإقليمية: أفريقيا جنوب الصحراء. أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ٢٠٠٦ تقرير عن وباء الإيدز في العالم. جنيف.

Pollin, R., Epstein, G., Heinz, J. and Ndikumana, L. 2006. *An employment targeted economic programme for south Africa.* New York: UNDP.

الأمم المتحدة، A/60/871.

المرجع نفسه، E/CN.5/2007/7.

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ٢٠٠٢. الشباب والجريمة في نيروبي. نيروبي، كينيا.

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ١٩٩٩. التقرير الاقتصادي عن أفريقيا، ١٩٩٩: تحديات الحد من الفقر والاستدامة. أديس أبابا، إثيوبيا.

المرجع نفسه، ٢٠٠٥. التقرير الاقتصادي عن أفريقيا، ٢٠٠٥: التصدي لتحديات البطالة والفقر في أفريقيا. أديس أبابا، إثيوبيا.

المرجع نفسه، ٢٠٠٦ أ. أثر ارتفاع أسعار النفط على احتمالات النمو في البلدان الأفريقية المنخفضة الدخل والمستوردة للنفط. أديس أبابا، إثيوبيا.

المرجع نفسه ٢٠٠٦ ب. التقرير الاقتصادي عن أفريقيا، ٢٠٠٦: تدفقات رؤوس الأموال وتمويل التنمية في أفريقيا. أديس أبابا، إثيوبيا.

المرجع نفسه، ٢٠٠٦ ج. التصدي لتحدي البطالة في أفريقيا: ورقة مناقشة، أعدت للدورة التاسعة والثلاثين للجنة/مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة. وأغادوغو، بوركينا فاصو، ١٤-١٥ أيار/مايو ٢٠٠٦.

المكتب الإقليمي لأفريقيا التابع لمنظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٤. دعوة الزعماء الأفارقة من أجل مضاعفة الجهود المبذولة لمنع العنف. http://www.afro.who.int/note_press/2003/pr20030726.html.